



النائب الأول لحاكم مصرف لبنان لـ"الخليج:"

لبنان يطمح لإنشاء مركز لتسجيل الصناديق العالمية ومؤسسات إدارة الأموال

المصدر : (حوار: فؤاد جشي)

تاريخ النشر: ٢٠١١/١١/٠٣

قال رائد شرف الدين النائب الأول لحاكم مصرف لبنان إن لبنان يطمح لإنشاء مركز لتسجيل الصناديق العالمية ومؤسسات إدارة الأموال على أن يكون هذا المركز معقياً من الضرائب، معتبراً أن انطلاق الأسواق المالية ونجاحها في تأدية دورها في تمويل الاقتصاد نجاح للبنان ويضيف لدوره الريادي المصرفي في المنطقة دوراً مالياً بارزاً . وأضاف أن القطاع المصرفي اللبناني يحقق أداء جيداً فقد تخطت الودائع المصرفية ١١٩ مليار دولار نهاية أغسطس/ آب، ٢٠١١، وهي توازي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي فيما أصبحت القروض والتسليفات للقطاع الخاص تساوي ما يعادل ٤٠ مليار دولار، بينما تسليفات المصارف أو استثماراتها في سندات تخص الدولة لا تتعدى ٢٨.٥ مليار دولار.

إلى أي مدى يتأثر الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي في لبنان بتصاعد أزمة المديونية السيادية الأوروبية واحتمالات تجدد الركود العالمي؟

نجح القطاع المصرفي اللبناني مرة جديدة بإثبات مناعته وصلابته في التصدي للأزمات التي ترزح تحت ثقلها المصارف في أوروبا وأمريكا بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية. ويعود هذا النجاح الى النموذج المحافظ الذي أرساه مصرف لبنان بفضل سياساته النقدية والمصرفية والمالية الحكيمة التي جعلت من هذا القطاع المصرفي اللبناني نموذجاً يحتذى وحائزاً إعجاب وثقة الأسواق العالمية.

فلم تنعكس على القطاع المصرفي تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية لعدة أسباب منها التركيز على الفصل بين المصرف التجاري ومصرف الأعمال، ما يحمي أموال المودعين، وسمعة لبنان المالية، والقطاع المصرفي ككل . كما أن القيود التي وضعها مصرف لبنان على الاستثمارات المصرفية بالأدوات والمشتقات المالية والسندات الخارجية حمت القطاع

المصرفي من التعرض والانكشاف على المخاطر الخارجية . ففي حين تعاني المصارف الأوروبية والأمريكية ضغوطاً على رؤوس أموالها وسيولتها وأرباحها نتيجة التوجه الى تطبيق مقررات بازل ٣، تتمتع المصارف اللبنانية بسيولة مرتفعة، إذ يفرض مصرف لبنان على كل مصرف نسبة سيولة تتجاوز ٣٠% من ودائعه، إضافة الى أن المصارف اللبنانية تسجل منذ الآن نسبة الملاءة التي حددتها لجنة بازل ٣، وهي ٧% ونحن نعمل على أن تصل إلى ١٢. %

كما أن التقلبات التي تعرض لها اليورو لم تؤثر في أسواقنا المحلية وذلك لكون اقتصادنا مدولراً . فنسبة ٦٦% من الودائع هي بالعملة الأجنبية، منها ٩٠% بالدولار الأمريكي . ومن ناحية أخرى، فإن احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية الذي سجل رقماً قياسيماً (٣١ مليار دولار)، إضافة الى مخزون الذهب الذي يشكل ثاني أكبر مخزون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تخطى ١٥ مليار دولار حسب أسعار السوق، يؤمن ضماناً للعملة ومصدر ثقة لدى اللبنانيين، في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم.

نحن نرى أن القطع المصرفي اللبناني لم يتأثر بالنتائج السلبية لأزمة الديون السيادية، بل على العكس، ترسخت ثقة الأسواق به وشهدنا انخفاضاً في معدلات الفوائد وارتفاعاً في السيولة مع ارتفاع الودائع والتسليفات.

على صعيد المقررات التي اتخذتها الدول الأوروبية لمعالجة أزمة ديون اليونان، ستقرر ثقة الأسواق، سلباً أم إيجاباً، مدى فعاليتها في معالجة الأزمة.

هل استطاع لبنان استقطاب الفوائض المالية التي تخرج من دول الربيع العربي؟ وما مدى قدرة القطاع المصرفي اللبناني على توظيف السيولة الفائضة في تمويل احتياجات الاقتصاد اللبناني؟

أثبت لبنان أنه قادر على تحمّل وتجاوز الأزمات التي تعصف حوله كما أزماته الداخلية، وظل محافظاً على متانة قطاعه المصرفي والمالي وعلى ثقة الأسواق بأدائه ما يجعله محطة جاذبة للرساميل والاستثمارات.

إن زيادة الودائع بوتيرة مستمرة خير دليل على هذه الثقة . فتحويلات اللبنانيين إلى وطنهم، تخطت ٨ مليارات دولار أمريكي سنوياً، كما تشكل الودائع المجمعة للمصارف ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي هنالك فائض من السيولة يسمح بتمويل القطاعين العام والخاص على حد سواء.

هل تتجه السيولة نحو تمويل احتياجات الإنفاق الحكومي أم تلبى احتياجات القطاع الخاص؟ وهل يتم التركيز على خدمات الأفراد أم خدمات قطاع الأعمال؟

لعب مصرف لبنان دوراً فعالاً في توجيه جزء من السيولة المتوافرة في القطاع المصرفي لتفعيل العجلة الاقتصادية وزيادة الطلب الداخلي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتحفيز النمو.

وكان لسياسة الاستقرار النقدي التي انتهجها مصرف لبنان دور كبير في ترسيخ الثقة بالليرة اللبنانية واعتمادها كعملة للتسليف . فسياسة التحفيز التي اعتمدها مصرف لبنان بإعفاء المصارف من الاحتياطي الإلزامي مكنت المصارف من تقديم العروض المتوسطة والطويلة الأجل بالعملة الوطنية وبفوائد مخفضة، من دون أن تعرض سيولتها للمخاطر . وتم توجيه التسليف إلى القطاعات الانتاجية وإلى قطاعات أخرى ذات مردود إيجابي على المجتمع اللبناني ككل . فزادت التسليفات بشكل كبير في الاقتصاد اللبناني واستفاد اللبنانيون بمؤسساتهم، تجارية كانت أم صناعية أم سياحية أم في ميدان التكنولوجيا، وأيضاً من خلال القروض السكنية، والتعليمية والبيئية والزراعية والطاقة المتجددة وغيرها . وقد سجلت التسليفات نمواً بنسبة ٢٠% عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يتخطى هذا النمو ١٦% خلال العام الجاري . واليوم، أصبح حجم التسليفات المقدمة إلى القطاع الخاص يفوق حجم التسليفات للقطاع العام وهذا دليل على التبدل الحاصل بتعاطي السوق مع المصارف وتحول العمل المصرفي.

كيف يواكب مصرف لبنان المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وهل لديكم إجراءات تنظيمية لحماية القطاع المصرفي اللبناني من تأثيرها السلبي؟

يقع لبنان في منطقة تعيش اليوم اضطرابات، لكنه لطالما استطاع المحافظة على وضعه المالي والنقدي على الرغم من جميع الأزمات المحلية والدولية، لأنه بنى نموذجاً يعتمد على قواعد تتضمن الكثير من الوقاية.

بالفعل أثبت مصرف لبنان للأسواق، خلال كل هذه الأعوام أن لديه من الحيطة والحذر ما يكفي لمواجهة واجتياز الأزمات، وذلك بفضل السياسات والهندسات المالية الصائبة والتعاميم والقرارات التي أصدرها، والتي تصب كلها في خانة تحصين القطاع المصرفي والنقد الوطني.

لذلك، فإن القطاع المصرفي اللبناني قادر على تحمل الصدمات التي قد تنتج عن تطور الاضطرابات في دول المنطقة لأن القواعد التي وضعها مصرف لبنان للعمل الخارجي للمصارف كافية لمنع توريد الأزمات المولودة في الخارج إلى أسواقنا الداخلية، أكان من ناحية الرسملة المطلوبة للعمل الخارجي أو من حيث التدقيق.

وفي هذا الإطار أجرت لجنة الرقابة على المصارف اختبارات الضغط في سيناريوهات متعددة وتبين أن المصارف اللبنانية العاملة في الخارج لن تواجه مشكلات مهمة بالنسبة إلى رسملتها أو ربحيتها، وهذا ما يؤكد أن القطاع محصن برأس ماله المخصص للخارج، ولن يضطر إلى العودة إلى المصرف الأم لذلك فإن وجود مصارفنا في هذه الدول لا يشكل خطراً على القطاع المصرفي اللبناني، مع العلم أن أرباح المصارف العاملة في الخارج لا تشكل أكثر من ١٥% من أرباح القطاع المصرفي اللبناني والمصارف العاملة في لبنان . وأخيراً نحن نؤكد التزامنا بال معايير الدولية، وذلك طبعاً ضمن القوانين اللبنانية المرعية الإجراء.

ما خططكم لتنشيط الأسواق المالية في لبنان؟ وهل ستلعب الأسواق مستقبلاً دوراً تمويلياً من خلال الاكتتابات والإصدارات العامة؟

إن إقرار القانون الذي يعيد تنظيم الأسواق المالية في لبنان سيدفع القطاع المالي اللبناني لمواكبة العولمة القائمة في هذا المجال، كما أنه يشكل نقطة انطلاق جديدة لتحويل جزء من السيولة المتوافرة في الاقتصاد للاستثمار في المؤسسات الخاصة، إضافة إلى أنه يتيح لهذه المؤسسات الحصول على الرساميل اللازمة عبر الأسواق المالية لتتمكن من التوسع دون اللجوء إلى الاستدانة.

ووفقاً للقانون، ستنشأ هيئة الأسواق المالية التي يترأسها مصرف لبنان للإشراف على اللاعبين في هذه الأسواق . هنالك عدد متوفر من اللاعبين الذين يتمتعون بمهارات عالية، كمؤسسة ميدكلير لمقاصة الأوراق المالية، ومصارف الأعمال، والمصارف المتخصصة، والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة، إلا أن مصرف لبنان، وفقاً لتوجهاته بفصل مصارف الأعمال عن المصارف التجارية لا يجيز لهذه الأخيرة أن تشارك في الأسواق المالية، فمصرف لبنان حريص كل الحرص على عدم تعرض أموال المودعين للمضاربات في البورصة.

إن تنظيم سوق أو إنشاء بورصة للأسهم اللبنانية ليس هو الهدف فحسب، بل إن لبنان يطمح إلى إنشاء مركز يمكن أن تتسجل فيه صنادق عالمية، ومؤسسات إدارة الأموال، ومؤسسات لها علاقة بالtrust ، وإذا ما وافقت عليه الحكومة أن يكون معنياً من الضرائب، ويكون تحت إشراف هيئة الأسواق المالية حفاظاً على سمعة لبنان، إن انطلاق الأسواق المالية ونجاحها في تأدية دورها في تمويل الاقتصاد نجاح للبنان، ويضيف لدوره الريادي المصرفي في المنطقة دوراً مالياً بارزاً أيضاً فيكون باباً لفتح فرص عمل جديدة، ولعودة اللبنانيين الذين نجحوا في الخارج لتأسيس فروع لهم في المنطقة للتداول بالأدوات المالية.

ما مدى تقدّم قطاع الصيرفة الإسلامية في لبنان؟ وما حصّته من إجمالي السوق المصرفي اللبناني؟ وهل هناك خطط لتطوير هذا القطاع مستقبلاً؟

تستحوذ الصيرفة الإسلامية في لبنان على اهتمام كبير خصوصاً بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية متانتها وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية العالمية واحترامها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بالفعل، لم يتوان مصرف لبنان عن بذل الجهود اللازمة لتطوير هذا القطاع، فقد قام بدعم إطلاق شهادة التأهيل في التمويل الإسلامي ودعم كذلك المنهج الأكاديمي الذي يهدف إلى تفعيل العمل المصرفي الإسلامي السليم . وقام أيضاً بالتعاقد مع المؤسسات الدولية التي تتمتع بسمعة عالية لتطوير التقنيات المصرفية الإسلامية وقد حظيت هذه المبادرات باهتمام البنك الدولي . كما أسهم في نشر الوعي بهذه الصناعة من خلال المحاضرات التي يستضيفها وبرامج التدريب المتواصل.

تقارب حصة قطاع الصيرفة الإسلامية في لبنان ١% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي وهي تتضمن نشاط أربعة مصارف عاملة في لبنان باستثناء مصرف خامس لم يباشر العمل بعد.

من جهة أخرى، يواكب مصرف لبنان تطور الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار التعاميم الناظمة لعمل هذه المؤسسات ومراقبتها وتأمين فرص الاستثمار للسيولة وتوفير الملاذ الأخير لهذه المؤسسات والتدخل، حيث يجب التوجيه والإرشاد .

وهو سيواصل هذا العمل الجاد عبر دراسة إمكانية إصدار أدوات مالية جديدة موافقة للشريعة لاسيما بالليرة اللبنانية وإمكانية إصدار صكوك إسلامية.

لكن يجب ألا ننسى أن صناعة الصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات القانونية والشرعية (الازدواج الضريبي، رسوم التسجيل، الضريبة على القيمة المضافة ( . . ما يعيق قدرتها التنافسية . ومصرف لبنان يعمل مع الجهات المعنية بهدف إزالة هذه العقبات.

كيف يتطور أداء القطاع المصرفي اللبناني على صعيد الأرباح والموجودات والقروض والودائع؟ وما توقعاتكم لأداء القطاع خلال السنوات المقبلة؟

حافظ القطاع المصرفي اللبناني على نموه وأثبت أنه على قدر من المسؤولية، وهذا ما تعكسه الودائع المصرفية التي تخطت ١١٩ مليار دولار نهاية أغسطس ٢٠١١ وهي توازي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي .

إن نموّ الودائع (زادت بمقدار ٥ مليارات دولار منذ بداية العام) إشارة ثقة واضحة من الأسواق في قطاعنا ونحن نتوقع أن يتراوح هذا النمو ما بين ٧ و ١٠% عام ٢٠١١ .

- See more at: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/644b0d25-9952-423a-8324-15e3b4692293#sthash.5KkkHNAAn.dpuf>